الأمم المتحدة
A/AC.182/2016/L.10
الجمعية العامة
Distr.: Limited
22 February 2016
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بميثاق
الأمم المتحدة وبتعزيز دور المنظمة
١٦-٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦

مشروع تقرير

المقررة: ناديا ألكساندرا كالب (النمسا)

خامسا - أساليب عمل اللجنة الخاصة وتحديد مواضيع جديدة

ألف - أساليب عمل اللجنة الخاصة

١ - تناولت عدة وفود مسألة أساليب عمل اللجنة الخاصة خلال التبادل العام للآراء الذي دار في الجلستين ٢٨١ و ٢٨٢ اللتين عقدتهما اللجنة الخاصة في ١٦ و ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٦، كما نظر فيها الفريقُ العامل الجامع في جلساته الثالثة والرابعة والخامسة.

٢ - وشددت عدة وفود على أن اللجنة الخاصة تقوم بدور هام في توضيح وتفسير أحكام ميثاق الأمم المتحدة وعلى أنه من الضروري تنشيط عملها. وتمت الإشارة أيضا إلى قدرة اللجنة الخاصة على المساعدة في تنشيط المنظمة، كما يتضح من الصكوك التاريخية التي أعدتها في الماضي، بما في ذلك إعلان مانيلا لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية.

٣ - وواصلت عدة وفود حثَّ اللجنة الخاصة على النظر، على سبيل الأولوية، في سُبل ووسائل تحسين أساليب عملها وزيادة كفاءتها، وعلى التنفيذ التام للمقرر المتعلق بأساليب عملها المعتمَد في عام ٢٠٠٦، كما تشير إلى ذلك الفقرة ٣ (هـ) من قرار الجمعية العامة ١١٧/٧٠. وشددت عدة وفود على ضرورة قيام الدول باستعراض جميع بنود جدول

230216 230216 16-02584 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

الأعمال الحالية، والنظر في جدوى مواصلة مناقشتها، ومراعاة استمرار وجاهتها واحتمال بلوغ توافق للآراء بشأنها في المستقبل قبل النظر في بنود جديدة.

٤ - وأكدت بعض الوفود مجددا أنه ينبغي استعراض عمل اللجنة الخاصة لكفالة إزالة التداخل بين الأجهزة التي تنظر في نفس المسائل أو في مسائل متشابهة، وعدم إعادة اللجنة الخاصة النظرَ في بنود سبق أن نظرت فيها هيئاتٌ أخرى أو تنظر فيها. وأكدت بعض الوفود من جديد أنه ينبغي للجنة الخاصة أن تدرس وتيرة اجتماعاتها ومدتها، وأن تفكر في الانعقاد مثلاً مرة كل سنتين أو في تقصير مدة دوراتها.

٥ - وأعربت بعض الوفود عن اعتراضها على أي مقترح يرمي إلى تقصير مدة دورات اللجنة الخاصة أو إلى عدم عقد دورة سنويا. وتمت الإشارة إلى أنه ينبغي إتاحة المزيد من الإمكانات لإجراء مناقشات موضوعية وبنّاءة بشأن المقترحات السابقة والمقترحات الجديدة. واقتُرح أن تناقش اللجنة الخاصة المقترحات فقرة فقرة.

٦ - وأكدت عدة وفود مجددا على أن تنفيذ ولاية اللجنة الخاصة تنفيذا كاملا يتوقف على الإرادة السياسية للدول وعلى تنفيذ أساليب عمل اللجنة الخاصة بالكامل واتباعها على النحو الأمثل. وتم التلميح أيضا إلى أن بعض الدول تعرقل النظر في مقترحات معروضة على اللجنة الخاصة دون أن تقدم أي أسباب وجيهة تعلّل موقفها. وفي هذا الصدد، أعربت بعض الوفود عن الأسف لأن اللجنة لم تتمكن، في دورتها المعقودة في عام ٢٠١٥، من الاتفاق على توصية بخصوص قرار يتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لميثاق الأمم المتحدة.

٧ - وشددت عدة وفود بشكل خاص على أهمية مواصلة النظر في البنود والمقترحات المتعلقة بمسألة صون السلم والأمن الدوليين، وخاصة منها البنود والمقترحات التي تتناول مهام الجمعية العامة. ولاحظت عدة وفود أيضا أن اللجنة الخاصة هي المنتدى المناسب للنظر في مقترحات الإصلاح التي ستعزز فعالية المنظمة وشرعيتها.

٨ - واقتُرح أن تتاح وثائق اللجنة الخاصة من خلال بوابة الخدمات الموفرة للورق (PaperSmart)، وأن تبَث الجلسات المفتوحة للجنة الخاصة في المستقبل على شبكة الإنترنت.

باء - تحديد مواضيع جديدة

٩ - نُظر في مسألة تحديد مواضيع جديدة أثناء التبادل العام للآراء الذي جرى في الجلستين ٢٨١ و ٢٨٢ اللتين عقدتهما اللجنة الخاصة في ١٦ و ١٧ شباط/فبراير، وفي الجلسات الثالثة والرابعة والخامسة للفريق العامل الجامع.

١٠ - وفي الجلسة الثالثة للفريق العامل الجامع، عرض ممثل جمهورية إيران الإسلامية (باسم حركة عدم الانحياز) مقترحا عنوانه ”مقترح مقدم من حركة عدم الانحياز بشأن إحياء الذكرى السبعين لمحكمة العدل الدولية“ (A/AC.182/L.143). وفي الجلسة الرابعة للفريق العامل، قدم الوفد صاحب المقترح صيغة منقحة لهذا الأخير، تتضمن توصية لتعتمدها اللجنة الخاصة (A/AC.182/L.144). ولاحظ هذا الوفد أن مقترحه يسلم بالدور الهام الذي تؤديه محكمة العدل الدولية باعتبارها هيئة رئيسية للأمم المتحدة، وبإنجازاتها في مجال التسوية السلمية للمنازعات وتطوير القانون الدولي.

١١ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها للمقترح، مؤكدة على أنه يتطابق كثيرا مع نص قرار الجمعية العامة ٣٧/٦١، الذي اتُّخذ للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لمحكمة العدل الدولية. كما تم التأكيد على المساهمة الهامة للمحكمة في هيكل القانون الدولي.

١٢ - ووجهت بعض الوفود الانتباه إلى أنه من المقرر تنظيم احتفالات في لاهاي، سيشارك فيها ممثلون رفيعو المستوى من أجهزة الأمم المتحدة والدولة المضيفة.